أمتنا العربية تجمعها الكثير من القواسم والأواصر المتينة من العقيدة واللغة والتاريخ والمصير والتطلعات المشتركة

علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية

14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
الأربعاء 5 مايو 2010 م - العدد (14810) السنة الثانية و الأربعون

مصدر مسؤول في المؤتمر الشعبي العام:

الدستور والقانون هما مرجعية الجميع وصناديق الاقتراع هي الحكم

(المشترك) أو اللقاء التشاوري بعيدة عن مصالح الوطن والمواطنين وتعمل على إيصال البلاد إلى حالة الفراغ الدستوري والفوضى

المؤتمر وحلفاؤه على استعداد للحوار وإجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد

صنعاء / متابعات :

أبدى مصدر مسئول في الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام«الحاكم في اليمن» استغرابه لحالة الهزل التي وصلت إليها قيادات أحزاب اللقاء المشترك والحالة اليائسة التي تعيشها وما تدعو إليه من مؤتمرات صحفية عبثية ومتكررة لا يستفيد منها القارئ أو المستمع أو المتابع شيئاً، وتصيب من يتابعونها بالملل والسأم.

وقال المصدر :إن هذه القيادات قد وصلت للأسف حد الإفلاس ولم تعد تستشعر بمسئولياتها ولا احترامها للدستور والقانون وواجبات المواطنة الصالحة أما الاتفاقات فلم يعد بخافٍ على أحد أن هذه القيادات لم تخجل في يوم من الأيام من تنكرها للاتفاقات والنكث بها وهي تعتبرها مجرد إلهاء ومضيعة للوقت من أجل افتعال الأزمات للإضرار بمصالح الوطن والتكسب من وراء ذلك . وأضاف المصدر :لم يكن اتفاق فبراير وحده من تنكرت له قيادات أحزاب اللقاء المشترك ولن يكون آخر الاتفاقات التي سوف تتنكر لها فمنذ توقيع هذا الاتفاق عقدت العديد من الجلسات للوصول إلى آلية لتنفيذه وفي كل مرة كانت قيادات المشترك تضع العراقيل والشروط التعجيزية لإعاقة تنفيذه في إطار مخطط مكشوف لعرقلة إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد وإدخال البلاد في متاهات الفراغ الدستوري وهذا ما ظلت تعمل تلك القيادات في المشترك من أجله وها نحن اليوم في الشهر الخامس عشر منذ التوقيع على اتفاق فبراير ونعتقد أننا سنمضي عاماً جديداً هذه المرة لنضيف فقرات إلى الآلية تتعلق بسيارات الخدمات لعبد الوهاب محمود والقانص والتميمي وزيد الشامي وهلم جراً . وقال المصدر :إنه لأمر يدعو إلى الأسف أن تعقد هذه القيادات مؤتمراً صحفياً وتعاقر الكذب والناس جميعاً يعلمون أنها هي التي تعيق تنفيذ اتفاق فبراير ،وليعلم الناس جميعاً أن آخر اللقاءات التي تمت مع الدكتور عبد الكريم الإرياني رفض فيه أمناء عموم المشترك التأكيد على إجراء الانتخابات في موعدها المحدد في أبريل 2011م ورفضوا تدوين ذلك في المحاضر أو الصيغة التي سيوقع عليها، كما رفضوا التوقيع على المحضر الذي سبق التوافق عليه لتنفيذ الاتفاق، بل والأدهى والأمر أن قيادات المشترك زعمت في مؤتمرها الصحفي أن بندين هما اللذان أعاقا الاتفاق (الإفراج عن المعتقلين والجانب الإعلامي) وكنا نتمنى على تلك القيادات وبالذات الدكتور عبد الوهاب محمود – رئيس المجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك – أن يقول الحق ولو لمرة واحدة فحتى هاتان النقطتان جرى تواصل بين الأخ/ الأمين العام المساعد للمؤتمر سلطان البركاني ورئيس المجلس الأعلى للقاء المشترك عبدالوهاب محمود أبلغ فيه البركاني محمود الموافقة على طلب اللقاء برئيس الجمهورية وطلب منه إعطاءه رداً بحيث يطلب من رئيس الجمهورية تحديد الموعد بحسب ما كان قد أبلغه به الدكتور محمود فأبلغه الأخير بأنه سوف يبلغ قيادات المشترك ويرد عليه لكنه وحتى هذه اللحظة لم يبلغ بأي رد وأضاف المصدر : إن من العار على قيادات أحزاب المشترك أن تدعي التزامها باتفاق فبراير وهي التي تعمل بكل ما أوتيت من قوة على إجهاضه والتنصل منه وعدم تنفيذه فمرة تختلق قصة المجرمين وقطاع الطرق والخارجين على الدستور والنظام والقانون من العناصر التخريبية والانفصالية الذين تحالفت معهم ومرة تختلق قضية حلفائها من المتمردين والخارجين على الشرعية من العناصر الحوثية التي أشعلت الفتنة في صعدة ومرة تضع في طريق تنفيذه الإدعاءات الباطلة والشروط التعجيزية التي لا تنتهي ، ولا غريب أن نسمع خلال الأسابيع القادمة أن تتحول المزيد من سيارات الخدمات والزوجات والأبناء إلى شروط جديدة لتنفيذ اتفاق فبراير.

وقال المصدر إن هذه القيادات المتنفذة في المشترك تحاول عبثاً خداع الناس وتضليلهم وخلق المصطلحات الفضفاضة بهدف الوصول بالبلاد إلى حالة الفراغ والفوضى والنكران لوحدة اليمن ونظامه الجمهوري وعدم احترام دستور البلد وقوانينها وسلامة أراضيها بالأحاديث الملتوية التي نستشف منها اليوم أن اتفاق فبراير ليس أصل الحوار وجوهره وذروة سنامه ولكننا نسمع اليوم مصطلحات أنه مرجعية وانه ليس إلا واحداً من الأسس مع أن اتفاق فبراير واضح كوضوح الشمس في رابعة النهار ولا يحتاج إلى أن يفلسف المشترك مضمونه ومكنونة ومرتكزاته التي تحددت في إجراء التعديلات الدستورية لتطوير النظام السياسي والانتخابي وإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وإجراء التحضيرات للانتخابات النيابية القادمة.

وأضاف المصدر :إن ذلك الاتفاق مفهوم وواضح ولا يحتاج من جهابذة المشترك أن يفسروه أو يحوروه كيفما يريدون من أجل الالتفاف عليه لتأجيل الانتخابات مرات ومرات . وقال المصدر: إن قناعاتنا الراسخة بل وقناعة كل المراقبين والمهتمين المتتبعين والأشقاء والأصدقاء أن (المشترك) يهدف إلى عدم إجراء الانتخابات في موعدها وإلغاء الهيئات والمؤسسات والوصول إلى حالة الفراغ الدستوري والفوضى حتى يتمكن من تحقيق مآربه . وتابع: يشهد الله أننا نؤكد للجميع أن المشترك بقياداته المتنفذة جمعا وفرادى أبعد ما يكونون عن مصالح الوطن والمواطنين وعن احترام الدستور والقانون والممارسة الديمقراطية وأقدر ما يكونون على لي عنق الحقيقة والافتراء والتضليل ، ونحن في المؤتمر نعترف لهم بأنهم فرسان في هذا المجال وجهابذة في الجحود والنكران وأساتذة في نكث العهود والمواثيق وعدم احترام الاتفاقات وأن ذلك الخليط من مخلفات أفكار المنظومة الشيوعية والقومية والأسلمة وأدواتها وسلوكها الدعائي وتفننها بالإشاعات والكذب صارت سمة من سمات المشترك لا نستطيع نحن في المؤتمر أو غيرنا على مجاراتهم فيها .

وقال المصدر :إنه لمن المخجل أن تقول تلك القيادات أنها ستعمل على تنفيذ اتفاق فبراير منفردة ونحن نقول لأولئك أخجلوا من أنفسكم قليلاً فأنتم لا تملكون القدرة على الوفاء فكيف تدعون أنكم ستنفذون اتفاق فبراير إلا إذا كان لديكم سلطة وحكومة وشعب لا نعلمه نحن وعالم آخر تستطيعون فيه تنفيذ اتفاق فبراير الذي تتنكرون له..أي هراء في الأقوال وصل إليه المشترك، وإذا كنتم جادين فعلاً وقادرين فتفضلوا وأرونا ماذا أنتم فاعلون . وأضاف المصدر :إننا في المؤتمر الشعبي العام نؤمن بالحوار وهو سلوكنا منذ نشأة المؤتمر، وعلى استعداد ومعنا حلفاؤنا في أحزاب التحالف الوطني أن نحاور ليلاً ونهاراً جهاراً ونهاراً من أجل تنفيذ اتفاق فبراير وإجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد دون أي تسويف أو تعطيل والذي لن نسمح بتكراره مرة أخرى من قبل أحزاب اللقاء المشترك، ولا نعتقد أن أبناء شعبنا اليمني اليوم لم يستبينوا أهداف المشترك ويعرفوا مراميهم بل صار كل صغير وكبير في هذه الأرض الطيبة مقتنعاً قناعة كاملة أن المشترك ومن خلال تحالفاته المعلنة والمشبوهة مع عناصر التخريب والانفصال وأصحاب المشاريع الصغيرة حريص على الفتنة وحريص على التمرد وحريص على قطع الطرقات وحريص على تشويه آدمية الإنسان والتمثيل به وحريص على النيل من النظام والقانون والوحدة الوطنية ويعمل بكل جد وجهد على إيجاد مؤسسات لا دستورية ولا قانونية ويدعون إليها، وبمسميات عدة ومرة عبر الدعم والمساندة للخارجين على القانون والمتمردين ودعاة المشاريع الصغيرة والإرهابيين من عناصر تنظيم القاعدة، والساعين إلى تجزئة الوطن وإعلان تأييدهم المطلق لكل ما من شأنه الإضرار بالوطن وسيادته ونظامه الجمهوري ووحدته.

وتساءل المصدر أي أحزاب هذه التي لا تحترم اتفاقاً ولا تحترم إرادة شعبها ولا قناعاته وتعمل على التآمر عليها ليل نهار وتعمل على تمزيق أوصاله والنيل من مكتسباته وثوابته الوطنية من أجل مصالح أنانية ضيقة.

وقال :إن ما نسمعه من ضجيج سواء بما يطلقون عليه قيادات تسمية المشترك أو اللقاء التشاوري إنما يهدف إلى تحقيق كسب شخصي لا أكثر لأولئك الذين يعيشون على هامش التاريخ ويعتقدون أن الزمن والسلطة قد تجاوزتهم وأنه لم يعد لهم مكان في صفوف الجماهير أو أولئك الباحثين عن الحظوة والساعين إلى تبوؤ المناصب الكبيرة والصفقات التجارية والمنافع الشخصية وليس في تلك التجمعات ما يخدم مصلحة الوطن أو يعمل على تحقيق أمانيه أو يضمن له الاستقرار ويدعو إلى الطمأنينة ويشجع على دخول الاستثمارات وخلق فرص العمل وتحقيق وتائر التنمية بل على العكس صارت تلك النواعق تعيق مسيرة التنمية والاستثمار ومصالح المواطنين وتنغص عليهم وتعكر صفو الأمن وتشوه النسيج الاجتماعي وتشوه صورة اليمن في الخارج وتقلق السكينة العامة وتروع الآمنين وتعيق أداء الأجهزة الرسمية وتصرفها عن أداء مهامها إلى مواجهة تلك الأعمال غير المشروعة وتنتزع الإمكانات الموجهة للتنمية وخدمة المواطنين وتحسين أحوالهم المعيشية إلى مواجهة الخارجين على القانون وقطاع الطرق والداعين إلى المساس بوحدة اليمن وأمنه وسيادته واستقراره .

وتابع المصدر :وبدلاً من أن تكون تلك الأحزاب معارضة وطنية مسئولة ورديفاً للسلطة وعامل خير ووسيلة لتحقيق الأهداف صارت حالة فوضى وعبث وحالة من عدم الاستقرار والعبثية ومهما قلنا في تلك الأحزاب وبياناتها المأزومة فإن ذلك لن يكون إلا الشيء اليسير مما يجب أن يقال عن تلك الممارسات الطائشة وغير المسئولة .

وقال المصدر في ختام تصريحه: إننا نقول لهؤلاء المأزومين بوضوح لا يقبل الجدل إن الدستور والقانون هما مرجعيتنا جميعاً وصناديق الاقتراع المجسدة لإرادة الشعب الحرة هي الحكم بيننا، وإننا في المؤتمر الشعبي العام الكلمة لدينا رباط ونحترم اتفاقاتنا ونعتبر اتفاق فبراير هو الأصل وأن ما حدده من نقاط بأولاً وثانياً وثالثاً هي القضايا التي اتفقنا عليها وأن ما تحاولونه عبثاً لن يثنينا عن الإعلان بأننا على الاستعداد لأن نطبق ذلك الاتفاق ونحن قادرون على تطبيقه وأن المؤسسات الشرعية كفيلة بإخراجه إلى حيز الوجود وليس تلك القيادات المأزومة في اللقاء المشترك أو فيما يسمى بالتشاور الوطني أو في أي تسميات تدعونها وأن أبناء الشعب اليمني -وكما أكدنا- يعرفون حقيقتكم ونواياكم ويعرفون مضمون ومكنون اتفاق فبراير ونحملكم مسئولية ما يجري من إضرار بالوطن أما المؤتمر الشعبي العام فسيتحمل مسئولياته بكل شجاعة ولن يحتاج من صناع الأزمات والداعين إلى الفتنة لحماية الأمن الذي هم وحلفاؤهم يستهدفونه بأفعالهم وأعمالهم الخارجة على النظام والقانون، وسيمضي المؤتمر باحترام التزاماته وندعوكم إن كنتم جادين فعلاً إلى أن نذهب يوم غد إلى توقيع الآلية التي تم التوافق عليها بدلاً من هذا العبث وضياع الوقت واللجوء إلى التضليل والمؤتمرات الصحفية الهزيلة واستخدام العبارات والجمل الممجوجة والهروب من تحمل المسئوليات.

واختتم المصدر بالقول: تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم سائلين الله لكم أن يعيدكم إلى الصواب وأن يوفقنا جميعاً لخدمة هذا الوطن وأن يجعلكم ولمرة واحدة تحترمون التزاماتكم واتفاقاتكم وأن يهديكم إلى سواء السبيل والله من وراء القصد وهو نعم المولى ونعم النصير.

في تقرير لمركز (عمان) لدراسات حقوق الإنسان

اليمن الثاني في مؤشر حرية تداول المعلومات في الدول العربية

صنعاء / متابعات :

حصل اليمن على المركز الثاني في مؤشر حرية تداول المعلومات في الدول العربية وفقا لتصنيف التقرير السنوي الخامس حول الحريات الصحفية الذي أصدره مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان أمس بالتزامن مع اليوم العالمي لحرية الصحافة الذي يصادف الثالث من مايو من كل عام .

وأوضح التقرير أن اليمن نال نسبة 82 بالمائة في مؤشر حرية تداول المعلومات في الدول العربية وجاء في المركز الثاني بعد الأردن الذي أحتل المركز الأول بنسبة 87 بالمائة كونه أول بلد عربي يصدر قانوناً خاصاً بحرية تداول المعلومات.

ولفت التقرير إلى أن اليمن نال هذه الترتيب نظرا لما يشهده من حراك قانوني من قبل الحكومة والمجتمع المدني في هذا المجال, وفي ضوء ما أظهرته نتائج البحوث التي أعدها باحثو المركز الذين كلفوا بدراسة مؤشر حرية تداول المعلومات في الدول العربية, بالإضافة إلى متابعة ما نشرته الشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية المعلومات في الدول العربية .

وأشاد مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان, في تقريره السنوي الخامس حول الحريات الصحفية والمخصص لبيان حالة حق الحصول على المعلومات في الدول العربية , بمشروع قانون المعلومات اليمني المعروض حاليا على مجلس النواب, وأعتبره متوافقا إلى حد كبير مع المعايير الدولية والممارسات الفضلى.

وأكد المركز الأهمية التي يمثلها هذا المشروع والذي سيجعل اليمن بعد إقراره ثاني دولة عربية يقر قانونا لحق الحصول على المعلومات بعد الأردن.. منوها بالجهود الحثيثة التي بذلت لإعداد مشروع هذا القانون بمساعدة منظمات يمنية غير حكومية وبالتعاون مع منظمات دولية.

وتطرق التقرير إلى بعض مميزات مشروع قانون المعلومات اليمني.. مبينا في هذا الشأن أن المشروع ينص على أن الحصول على المعلومات حق من حقوق المواطن الأساسية, وللمواطنين والأجانب ممارسة هذا الحق في حدود القانون.. لافتا إلى أن المشروع يجيز للأجنبي أو لجهة رسمية أجنبية التقدم بطلب الحصول على المعلومات وفقا لأحكام القانون, كما يتيح تقديم طلب الحصول على المعلومات عن طريق الترا سل الالكتروني.

وأوضح التقرير أن مشروع القانون اليمني يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة مالية لا تقل عن مائة وخمسين ألف ريال كل من حجب معلومات واجبة الاطلاع وبشكل متعمد, كما ينص على عدم جواز إيقاع عقوبة على أي موظف يدلي بمعلومات حول مخالفات أو انتهاكات مخالفة لهذا القانون أو ساعد في أي تحقيق حول مخالفات أو انتهاكات لهذا القانون.

وبين التقرير السنوي لمركز عمان لدراسات حقوق الإنسان, أن المركز الوطني للمعلومات في اليمن التابع لرئاسة الجمهورية والمختص بتنفيذ سياسة الدولة في المجال المعلوماتي, يتيح التقدم بطلب المعلومات عبر موقعه على الانترنت, حيث يقوم المركز بتزويد المعلومات إلى طالبيها عبر البريد الالكتروني, والإجابة عن مئات آلاف الطلبات سنوياً .

وتطرق التقرير إلى أهمية استكمال إجراءات إقرار القانون ليضاف إلى التشريعات القانونية النافذة في اليمن التي تكفل حريات الصحافة والحصول على المعلومات .. مبينا في هذا الصدد أن بعض مواد القانون رقم (25) بشأن الصحافة والمطبوعات تضمن حق الصحفي والصحيفة في الحصول على المعلومات والاطلاع على التقارير الرسمية والحقائق والمعلومات وحرية نشرها مع الاحتفاظ بسرية مصادر المعلومات.

وفي حين أشار تقرير المركز إلى أن القانون رقم (39) بشأن مكافحة الفساد ينص على أن « ما ينشر في وسائل الإعلام حول الفساد يعتبر بلاغا» للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في اليمن».. لفت في ذات الوقت إلى أن هناك دراسة تحليلية نفذها مركز التأهيل وحماية الحريات بالتعاون مع الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد كشفت عدم وجود مجهود استقصائي حقيقي في الصحف اليمنية حول الفساد, وان أغلب ما ينشر يتضمن آراء أكثر من كونها حقائق مدعمة بالوثائق».

استحداث نظام بكالوريوس في برمجة الحاسوب

د. حبتور يترأس اجتماعاً لاستحداث نظام البكلاريوس

عدن / نوال مكيش :

أقر مجلس جامعة عدن استحداث برنامج بكالوريوس برمجة حاسوب ،في مركز الحاسب الآلي يعمل به ابتداء من العام الدراسي 2010م - 2011م .

وصادق المجلس في دورته الرابعة لشهر ابريل المنعقدة أمس الثلاثاء برئاسة الدكتور/ عبدالعزيز صالح بن حبتور ،رئيس الجامعة على مشروع لائحة تقويم أداء عضو هيئة التدريس في جامعة عدن ليتم تطبيقها في كليات الجامعة ومراكزها العلمية بصورة تدريجية ابتداء من العام 2010م - 2011م .

كما اقر المجلس قرارات المجلس الأعلى للجامعات وتوصيات المجالس واللجان الدائمة في الجامعة وأوصى المجلس باستكمال النواقص في محضر المجلس الأكاديمي.

واطلع المجلس على تقرير الأمين العام للجامعة حول تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة .

كما اطلع المجلس على تقرير فصلي عن الموقع الالكتروني لجامعة عدن وضرورة التفاعل مع الموقع .

وكان المجلس قد ناقش في مفتتح إجتماعه محضر السابق وأقره .

شبوة تناقش التحضيرات للاحتفال بالعيد الوطني لقيام الجمهورية

شبوة : علي غزال :

رأس الأخ د. علي حسن الأحمدي محافظ شبوة أمس اجتماعاً للجنة الاحتفالات في المحافظة وذلك بحضور الأخ علي راشد الحارثي وكيل المحافظة وعبدربه هشلة ناصر رئيس لجنة المالية والتخطيط بالمجلس المحلي وفي الاجتماع قدم رئيس لجنة الاحتفالات تصوراً لإقامة الاحتفالات في محافظة شبوة من خلال توزيع المهام على اللجان الفنية لاستقبال الذكرى العشرين لقيام الوحدة اليمنية المباركة .

إلى ذلك أطلع محافظ المحافظة على استكمال العمل في سفلتة وإنارة المدخل الشرقي والشوارع الداخلية التي تم الانتهاء من سفلتتها في عاصمة المحافظة إيذاناً بتدشين افتتاحها في الذكرى العشرين للوحدة اليمنية المباركة.

التقى قيادات ومسؤولي الأجهزة الإعلامية الأهلية بالمحافظة

المنهالي يدعو الصحفيين إلى إبراز إنجازات الوحدة في المحافظة

فائز سالم بن عمرو:

التقى صباح أمس الاخ / فهد سعيد المنهالي - الوكيل المساعد للشؤون الفنية بقيادات ورؤساء ومسؤولي الإذاعة والتلفزيون وفرع وكالة سبأ بالمحافظة ورؤساء ومندوبي الصحف والمجلات الحزبية والمستقلة ورؤساء تحرير المواقع الالكترونية لمناقشة خطة الإعلام التنموية ولإظهار المحافظة بشكل مشرف في احتفالات الوطن اليمني بالثاني والعشرين من مايو لهذا العام .

وطالب الأخ الوكيل بتنسيق الجهود وبمزيد من التواصل بين الوسائل الإعلامية من إعلام مرئي أو مشاهد أو مكتوب أو الكتروني وبين السلطة المحلية مطالبا الإعلاميين بإيجاد إعلام متخصص يعكس الانجازات التنموية التي شهدتها المحافظة خلال العشرين سنة من عمر الوحدة المباركة ، مؤكدا دور الإعلام في التسويق والترويج للمحافظة وما تشهده من استقرار وتطور دائم ومتصاعد على المستوى الاقتصادي والاستثماري والخدمي .

ولفت الى إن المحافظة شهدت مشاريع وانجازات كبرى لا يمكن إخفاؤها أو تجاوزها ولن نستطيع كمحافظة إظهار هذه المشاريع والترويج لها إذا لم تتكاثف الجهود ويتم التنسيق بين كافة الجهات ، محذرا من الدور السلبي لبعض الوسائل الإعلامية التي فقدت حيادها الإعلامي وسعت إلى تشويه المحافظة وتخويف المستثمرين وأفقدت المحافظة كثيراً من فرص العمل والاستثمارات الكبرى ، مشيراً إلى ضرورة التواصل والتنسيق بين كافة فعاليات المحافظة من سلطة وإعلام وقطاع خاص في الارتقاء بعمل المحافظة لان التنمية والاستقرار تهم الجميع .

وشرح الأخ فهد المنهالي للإعلاميين الخطة الإعلامية التنموية القادمة المعدة من المحافظة والتي تحاول عكس الانجازات والتطورات الاقتصادية والخدمية والإنتاجية التي شهدتها المحافظة مطالبا كل الوسائل الإعلامية على اختلاف مشاربها بالإسهام الفعال والنشط في الترويج السياحي والاستثماري والاقتصادي للمحافظة وخصوصاً ان المحافظة تملك المقومات السياحية والسيادية والاقتصادية الكافية لخلق جو ايجابي للاستثمار والتنمية .

ودعا الأخ الوكيل الإعلاميين الى الاهتمام بالتنمية التي شهدتها المحافظة في المديريات والمناطق الريفية والنائية وعدم الاقتصار على مدينة المكلا وطالبهم بضرورة النزولات الميدانية ونقل الواقع المعيشي وما شهدته تلك المديريات من مشاريع كبرى وقفزات تنموية حقيقية على مستوى التعليم والصحة وكافة الأصعدة مطالبا الإعلاميين بتبني رسالة إعلامية جديدة ومتواكبة مع لغة العصر تعتمد على الشفافية والصدق ونقل الأخبار والوقائع عن طريق الاستطلاعات والمقابلات والنزولات الميدانية ومغادرة اللغة الصحفية والإعلامية والتقليدية فالرسالة الإعلامية الهادفة والقصيرة المركزة هي الرسالة المعتمدة والمؤثرة .

كما تحدث الأخ / عوض السعدي - مدير مكتب التخطيط بالمحافظة مؤكدا أن قضايا الإعلام وما يثيره تهم الجميع والمحافظة ومكاتب الوزارات والمحافظة والمجتمع والمقصود هو تطوير عمل المحافظة وتجاوز القصور والسلبيات والكل يطالب بهذا الهدف وتحقيقه ، مؤكدا أن المشكلة الحقيقية التي نعاني منها هي افتقاد مصدر المعلومة الصحيحة والسريعة وهذا يعرقل عملنا كمكتب للتخطيط ولا يوجد جهاز للإحصاء والدراسات يزود مكاتب الوزارات والمحافظة والإعلاميين بالمعلومة الصحيحة والدقيقة والسريعة ، وذكر السعدي أن مكتب التخطيط وثق الانجازات والمشروعات التي شهدتها المحافظة في الخمس عشرة سنة الماضية ولكنه يعاني من عدم وجود جهاز يقوم بعكس هذه المعلومات والتقارير بشكل منتظم وفعال واقترح أن يتولى مكتب الإعلام هذه المهمة .

كما تحدث الإخوة الإعلاميون عن المشكلات الميدانية وناقشوا الصعوبات والمعوقات التي تعرقل وصول اي رسالة إعلامية تنموية سلسة ومتكاملة إلى المجتمع مؤكدين ضرورة ردم الفجوة بين السلطة المحلية ووسائل الإعلام داعين إلى التنسيق المتواصل والدائم بين السلطة المحلية والإعلام وطالبوا بضرورة إشراك القطاع الخاص في دعم عمل الإعلام واكدوا ضرورة تخصيص مبالغ مالية بسيطة من كل مشروع يتم انجازه لعكس المنجزات التنموية والخدمية في المحافظة .

وقد خرج الاجتماع بعدة قرارات وتوصيات لتفعيل الخطة الإعلامية التنموية في المحافظة بما يعطي رسالة ايجابية وفعالة تسهم في تطوير المحافظة وجلب المزيد من الاستثمارات ورؤوس المال اليها .

جزائية عدن تؤجل محاكمة 13 قرصانا صوماليا إلى 18 مايو

عدن / عبدالقوي الأميري:

أجلت المحكمة الجزائية المتخصصة بمحافظة عدن محاكمة 13 صوماليا متهمين بالقرصنة وذلك للاستماع لاعترافاتهم الواردة في محاضر تحقيقات النيابة.

وقد استكملت النيابة في جلستها أمس برئاسة القاضي أحمد محمد الأبيض مواجهة المتهمين بالأدلة المادية وأقوالهم الواردة في محاضر جمع الاستدلالات وكذا اعترافاتهم في قرص « cd " وقررت المحكمة تأجيل النظر في القضية إلى 18 مايو الجاري.

وكانت المحكمة قد عقدت أمس الأول أولى جلساتها لمحاكمة سبعة صوماليين

القراصنة الصوماليون في قاعة المحكمة

متهمين بالقرصنة وهم : محمد علي صالح عيسى , صلاح حسن, عبد الرزاق عثمان إبراهيم , محمد يوسف عبده محمود , طاهر فارع جامع , محمد عبده محمد جعل , وفيصل إسماعيل.

حيث جاء في قرار الاتهام أن المتهمين خلال الفترة من يوليو إلى 11 نوفمبر 2009م قاموا وبقوة السلاح باختطاف وسيلة نقل بحرية عبارة عن سفينة خشبية تسمى (الهدهد) مملوكة لسليمان عبده محمد علي جنيد , وبداخلها مجموعة بحارة يمنيين بغرض استخدامها للقرصنة على السفن البحرية القادمة إلى اليمن.

وقررت المحكمة تأجيل النظر في القضية إلى 18 مايو لتمكين المتهمين من تقديم محام للدفاع عنهم من القنصلية الصومالية بعدن بعد رفضهم تنصيب المحكمة لمحام للدفاع عنهم.

الوحدويون .. سلوكاً وممارسة .. هم أهل الثقة الشعبية لقيادة العمل الوطني